

العملية الانتخابية في بلدان المغرب العربي:

تجديد سلطوي بقواعد ديمقراطية

The Electoral Process in The Maghreb Arab Countries: Authoritarian Renovation With Democratic Rules

سيد أحمد كبير

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، sidahmedkebir@outlook.com

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/03/19

تاريخ الاستلام: 2022/02/18

ملخص:

ارتبط مفهوم الانتخابات بمفهوم الديمقراطية كمتغير مستقل لها، وأحد أهم ركائز تعريفها الإجرائي، وتشهد كل أقطار الوطن العربي انتخابات دورية روتينية، فالانتخابات موجودة بصفة دورية ودائمة في كل الأقطار العربية ولكن الديمقراطية لا تزال تنتظر، وعليه ستعالج هذه الورقة البحثية مسألة الانتخابات في المنطقة المغاربية ومحتواها، من خلال التطرق لعناصر ومحددات وجوهر الديمقراطية وكيفية تعاطي النخب مع العمليات الانتخابية في ظل عمليات التحول الديمقراطي وصولاً إلى ما يسمى بالربيع العربي وأوجه التغير في الاستراتيجيات الانتخابية.

كلمات مفتاحية: الانتخابات، المنطقة العربية، الربيع العربي، استراتيجيات البقاء

Abstract:

The concept of elections has been linked to the concept of democracy as an independent variable for it, and one of the most important pillars of its procedural definition, and all Arab countries experience periodic and routine elections, addressing the elements, determinants and essence of democracy and how elites manage electoral processes in light of the democratic transition processes, leading to the so-called Arab Spring and the change aspects of electoral strategies..

Keywords: Elections, Arab Erea, Arab Spring, Survival Strategies.

1. مقدمة:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي من أبرز وأهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم الثالث بصفة عامة، ودول اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة التي بدأت أواسط ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين تشهد تحولات وإصلاحات في هياكلها السياسية، والاقتصادية والمؤسسية حالها حال باقي دول العالم الثالث، في إطار الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، التي شهدها العالم كما يشير إلى ذلك "صامويل هنتنغتون". وبعد ما شهدته دول أمريكا اللاتينية وكذلك مجموعة دول المعسكر الاشتراكي، وكذا بعض التجارب الناجحة من عمليات التحول التي عرفتتها بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وألمانيا. ونتيجة اتساع دائرة عمليات التحول والانتقال هذه، لم تعد مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي خاصة بإقليم بل أصبحت سمة عالمية وذات صبغة كوكبية. إلا أن الاستجابة لها كانت بدرجات متفاوتة، وتعد الاستجابة العربية والإفريقية عامة مقارنة بالأقاليم الأخرى هي أدناها، إذا ما استثنينا بعض الحالات، كون أن عملية تبني الإصلاح والتحول الديمقراطي فيها كانت لها سماتها الخاصة، وامتزجت وتداخلت فيها مطالب التغيير الداخلية بالضغط الدولية الخارجية.

وتعتبر الانتخابات أحد أهم ركائز العملية السياسية عامة وأحد متغيراتها المستقلة، وصفاتها المتمثلة في "النزاهة" و"الحرية" و"الدورية" أسس وجوهر الديمقراطية، وبناء الديمقراطية في أي قطر كان، ورغم أن معظم دول العالم تجري انتخابات دورية وتعددية، إلا أنها ليست بالضرورة انتخابات ديمقراطية كما هو حال أنظمتها حتى مع وصفها و تسميتها بالنظم الديمقراطية. وحال بلدان المغرب العربي ليس بعيدا عن هذا الوضع، فقد شهدت منذ بداية عصر التحولات السياسية (الموجة الثالثة) عديد الانتخابات، رئاسية منها وبرلمانية ومحلية، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في السلطة، وإلى انتقال ديمقراطي وتحول فعال في طبيعة أنظمة الحكم منطقتها، بل زاد أحيانا في تعميق تسلط وتحكم السلطة في الحكم واحتكاره بآليات ديمقراطية.

ومنه، ستحاول هذه الورقة البحثية استبصار وتبيان واقع الانتخابات في البلدان المغاربية، وطبيعة التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق وبناء ديمقراطية مشاركاتية حقيقية تضمن للفرد حقوقه وحرياته في ظل دولة القانون والمؤسسات والمساواة.

2. المحور المنهجي للدراسة:

1.2 المشكلة البحثية: تتضمن عملية بناء ديمقراطية حقيقية مراحل عدة تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي (السلطي)، ثم التحول إلى المرحلة الانتقالية، وتليها مرحلة ترسيخ الديمقراطية وهي الأهم ضمن كل عملية التحول، لهذا تهتم العديد الدراسات بمسألة الانتخابات وطبيعتها وصفاتها وكيفية إجرائها كأحد أهم عوامل بداية تحول ديمقراطي حقيقي وتغيير في نظم الحكم والسلطة والتداول عليها، وفق ما يحدده التعريف الإجرائي للديمقراطية. بيد أن الوضع المغاربي هو من الخصوصية والاختلاف بالشكل الذي يجعله محل بحث واستقصاء لأسباب استعصاء بناء الديمقراطية في المنطقة، وأسباب العجز السياسي عامة، وعدم حدوث تغيير حقيقي في جوهر السلطة ونظام الحكم عامة رغم إجراء العديد الانتخابات فيها. فمسألة الانتخابات في البلدان المغاربية لا تزال إلى اليوم موضوع جدال ونقاش واسعين حول مضمون هذه الانتخابات وسياقها وظروفها وجدواها، ومدى تطابقها مع إجراءات الديمقراطية المشاركة. وعليه ستحاول الدراسة معالجة هذه المشكلة البحثية من خلال طرح السؤال التالي: متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ وما مدى تطابق الانتخابات في البلدان المغاربية مع معايير وإجراءات الديمقراطية؟ وما هو تأثير التحولات الجديدة فيما أصبح يعرف " بالربيع العربي " على مضمون العمليات السياسية عامة والعملية الانتخابية خاصة؟

وبعبارة أخرى: هل الانتخابات المغاربية عملية سياسية ديمقراطية مشاركاتية تداولية، أم أنها عملية سياسية ديمقراطية بأهداف سلطوية؟ وهل أدت ثورات الربيع العربي إلى تغييرات حقيقية في مضمون العمليات السياسية؟

2.2. فروض الدراسة: في محاولتها للإجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة، تصوغ الدراسة

الفروض التالية:

1. كلما زاد مستوى الديمقراطية والدمقرطة، زادت حرية ونزاهة الانتخابات.
2. كلما ارتبطت الانتخابات بثقافة واستراتيجيات البقاء، كلما اتجهنا نحو التزوير وإفراغ الانتخابات من محتواها الديمقراطي.
3. هناك ارتباط بين مستوى الثقافة الديمقراطية، ونزاهة الانتخابات.
4. كلما زادت وسائل الإعلام والمجتمع المدني حرية، كلما زاد مستوى نزاهة الانتخابات.
5. أدى الربيع العربي إلى تغيير في استراتيجيات الأنظمة المغربية الانتخابية شكلياً.

3.2 الاقتربات المستخدمة لدراسة الموضوع:

بحكم الطبيعة المتشابكة للموضوع محل البحث، الناتجة عن تشابك وتداخل العملية السياسية في الدول المغربية وتفاعل العلاقات فيها، كان لزاماً على الدراسة استخدام تكاملاً منهجياً من خلال اعتماد مركب تحليلي متعدد المتغيرات والمستويات، كون تناولها للموضوع يأتي على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية في إطار عمليات التحولات هذه. (Neak, 1995, p. 10)

كما تعتمد الدراسة على أكثر من اقتراب، تراه ملائماً، في تحليل ومعالجة الموضوع وفق ما تقتضيه الملائمة المنهجية لدراسة الظاهرة، التحول الديمقراطي، نظراً لطبيعة العملية السياسية في البلدان العربية عامة والمغربية خاصة، والتي غالباً ما تكون متداخلة ومتشابكة العوامل، والجوانب المؤثرة والمتحركة فيها، بفعل طبيعة الدولة العربية ونظامها المشابك.

وعليه تعتمد الدراسة على اقترايين اثنين (مدخلين) تراهما أقرب لتفسير الموضوع وهما:

1. الاقتراب الثقافي:

يعتمد المدخل أو الاقتراب الثقافي كإطار لتحليل وتفسير العلاقات الدولية على الأبعاد المتصلة والمتعلقة بمكونات الثقافة والحضارة بصفة عامة، من قيم، ودين، ولغة، وعادات وتقاليد، وشخصية، وإدراك وفهم للأشياء... ويركز على أهمية هذه القيم ودورها في صياغة العمليات السياسية وصنع السياسة ككل.

ويعني البعد الثقافي في تحليل العلاقات الدولية: « ذلك البعد المتصل بآثار الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم، وقواعد السلوك، والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم، ومعايير التقويم، ودوافع السلوك، وأسس الهوية». وتكون لها تأثيرات على عدة مستويات ومحركا للتفاعلات الدولية، ومحددا لنمطها، وحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وكذا عنصرا مفسرا ومبررا للتحالفات، ومكونا للقوة. (مصطفى، 2004، صفحة 419، 420)

وقد تزايد الاهتمام بقضية الثقافة وعلاقتها بالسياسة والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين تجدد الاهتمام بها نتيجة التغيرات الهامة التي طرأت على الساحة الدولية، وكذا تعدد المؤشرات عن آثار ودور البعد الثقافي أو العوامل الثقافية في العلاقات الدولية، ومنه إعادة طرحه في فترة ما بعد الحرب الباردة جاء بشكل جديد في محاولة لتفادي الصعوبات النظرية التي واجهته في مراحل سابقة، وكذا تعويض وملاءمة الفراغ والنقص الذي عرفته المنظارات الأخرى في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، ومن أبرز الأطروحات الجديدة أطروحة " صدام الحضارات " للأمريكي "صامويل هنتنغتون".

وبشأن المنطقة العربية، فقد ذهب الكثير من المهتمين والدارسين إلى تفسير العملية السياسية فيها معتمدين على المدخل الثقافي، مركزين على شبكة القيم الثقافية السائدة في المنطقة . خاصة الدين الإسلامي . بحكم الموروث التاريخي وطبيعة وخصوصية المنطقة والمجتمعات العربية، بحيث اعتبروا هذه القيم المرتكز الأساسي لتفسير الحياة السياسية العربية من عملية بناء الدولة، وعملية التحول، ونمط العلاقة بين المجتمع والدولة... (مسعد، 1993، الصفحات 4-15)

2. اقتراب النخبة السياسية:

بغض النظر عن اختلاف أسس تعريف النخبة السياسية على أسس تنظيمية، أو نفسية، أو مؤسسية، أو اقتصادية، فالنخبة عامة تتميز بروابط تنظيمية وعمليات اتصال وبمزايا أخرى نفسية وعقلية أو بامتلاك الثروة تميزها عن باقي المجتمع وتخولها مقاليد السيطرة والتحكم.

يقوم اقتراب النخبة السياسية على افتراضين أساسيين: الأول هو وجود عدد محدود من الأفراد أو الجماعات يمتلكون أكبر قدر من القوة والنفوذ والتأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسة عامة، والثاني: أن هناك عدة أنماط للعلاقة بين هته النخبة والمجتمع السياسي (اللانخبة).

وأبرز القضايا التي تناولها علماء السياسة من خلال مدخل النخبة هو دور هذه النخبة وهيكلها، وعلاقته بإدارة السلطة والصراع في المجتمع، وكذا انفتاح النخبة على اللانخبة (دورة النخبة) أو انتقال السلطة ودورها بين النخب، وارتباط علاقات وأدوار النخب بمعدلات ومستوى الحراك الاجتماعي والسياسي أو مستوى العنف، وعمليات التمثيل والتعبير عن المصالح وبلورتها. (القصي، 2008، صفحة 218، 217)، ومن هنا يتبين لنا أهمية دور النخبة السياسية بالنسبة للعملية السياسية وارتباطها الوثيق بالعملية الانتخابية كأساس لانتقال السلطة بين مختلف النخب، ومنه متى وكيف يمكن أن تسمح نخبة مهيمنة بتولي نخبة أخرى مقاليد الحكم بطريقة سلمية وكيف تتم هذه العملية؟ ومنه فاعتماد الدراسة على هذا الاقتراب هو محاولة تفسير وضع النخبة السياسية في بلدان المغرب العربي، وكيفية تعاملها مع العملية السياسية عامة، والعملية الانتخابية باعتبارها أساس عملية تداول النخب على السلطة في الدولة.

4.2 المفاهيم الأساسية:

أ. مفهوم التحول الديمقراطي (السياسي): Political Transition

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت المجتمعات السياسية كلها وخاصة دول المغرب العربي نظرا لما أصبح للديمقراطية من قيمة وأهمية في سلم المعايير السياسية، بحيث أصبحت من الضرورات والاحتياجات التي أصبح المواطن العربي عامة والمغاربي خاصة يطالب بها وبحاجة ماسة إليها.

التحول لغة: هو عملية الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى تكون مختلفة عن سابقتها تماماً، مثل عملية الانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن المراهقة والرشد، (Turnbull, 2006, p. 758) ومنه فعملية التحول الديمقراطي تكون بالانتقال من حالة إلى حالة أخرى استجابة للمتغيرات سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا. وهي حالة بلدان المغرب العربي محل الدراسة. والمقصود في كل عمليات التحول هو التحول الإيجابي، أي الانتقال من حالة إلى حالة و وضع أحسن، أي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي (هنتنغتون، 1995، صفحة 57).

التحول الديمقراطي: يتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد.

الانتقال الديمقراطي: أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام.

أنماط التحول الديمقراطي:

تعتبر أنماط التحول الديمقراطي عن الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، أي الكيفية التي يتم بها أو عن طريقها التحول والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فهناك من يركز على نقطة انطلاق وبداية عمليات التحول، ومنه يميزون بين ثلاث بدايات للتحول: النخبة الحاكمة أو المعارضة، والبداية الثالثة تكون مزيج بين الأسلوبين، أي أن عملية التحول تكون عن طريق الحوار والاتفاق بين كل من السلطة الحاكمة و المعارضة. (مسعد، 1993، صفحة ص، ح) وهذا ما عبر عنه "صامويل هنتنغتون" بأن هناك ثلاث أنماط من التحول الديمقراطي وهي:

1 - نمط التحول: تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام

الديمقراطي، أي أن مبادرة التحول تكون من طرفها.

2 - نمط الإحلال: يكون فيه التحول بمبادرة من المعارضة نتيجة تصاعد قوتها ونفوذها في المجتمع،

وبالمقابل تراجع وانحيار قوة النخبة الحاكمة ومنه الإطاحة بها.

3- نمط الإحلال التحولي: يحدث هذا النمط من التحول نتيجة حدوث توازن في قوة كل من

المعارضة والنخبة الحاكمة ومنه يكون التحول بطريقة توافقية وتفاوضية بينهما وتغيير طبيعة النظام نحو الديمقراطية. (هنتنغتون، 1995، الصفحات 179-240).

ب. مفهوم الانتخابات:

تعتبر الانتخابات أحد أهم ركائز النظام الديمقراطي، وأحد متغيراته المستقلة الأساسية المؤثرة والمتحركة في باقي متغيراته التابعة كشكل نظام الحكم، والسلطات ... الخ. ورغم تعدد واختلاف التعاريف، وعدم الاتفاق المطلق حول مضمون الانتخابات الديمقراطية، إلا أن هناك مجموعة من المعايير والشروط المتفق عليها حتى تكون الانتخابات ديمقراطية وهي ستة: حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، دورية الانتخابات وانتظامها، عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي، ومن الترشح إلى المناصب السياسية، حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون ولا وسائل العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء، وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية، وكذا تمكين المنتصرين في الانتخابات من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية.

إن الهدف الأساسي للانتخابات عامة والديمقراطية خاصة هو تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية واختيار الحكام وصانعي القرارات، وهو أهم مقصد للانتخابات، إضافة إلى مقاصد أخرى تتمثل في: تسوية الصراعات السياسية بالطرق السلمية، وتوفير الشرعية السياسية أو تجديدها، محاسبة الحكام، والتجنيد و التثقيف السياسيين. ويتوقف تحقيق مقاصد الانتخابات هذه على تفعيل واعتماد وتحقيق المتطلبات الأساسية للانتخابات وهي: تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون، وثانيا: تمكين المواطن من المشاركة في صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة، وحق مختلف القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم (أي أن الشعب هو مصدر السلطة)، وثالثا: تحقيق مبدأ المواطنة على أساس المساواة وجعلها جوهر العلاقة بين السلطة والشعب. (ماضي، 2007، الصفحات 61-80).

3. التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية:

تجلت أواسط ثمانينيات القرن العشرين محدودة وفشل سياسات الحكومات المغاربية سواء السياسية أو الاقتصادية المتبعة : من جهة برامج التقويم الهيكلي في المغرب وتونس، ومن جهة ثانية محدودة النموذج الدولي الريعي في الجزائر. (ولعلو، 2009، صفحة 18) فبمجرد الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، حدثت الفجوة بين المرحلتين وهذا راجع لتأخر الأيديولوجية الثورية عن مواكبة الواقع المتغير والمتناقض على المستويين الخارجي والداخلي للدولة. (وناس، 1995، صفحة 51) بالإضافة إلى الطابع الكوربوراتي الذي تميزت به مراحلها الأولى للبناء بعد الاستقلال.

وقد أدى هذا إلى أزمات وتدهور في الوضعية الاجتماعية للشعوب المغاربية ، ضف إليها خيبة الأمل الكبيرة نتيجة فشل هذه السياسات، ومنه الفشل في تحقيق التنمية التي كانت تتطلع إليها شعوب المنطقة. وأدى هذا للمطالبة بالتغيير، فالظروف التي دفعت لتبني الإصلاحات الهيكلية السياسية والاقتصادية في الدول المغاربية . فضلا عن الضغوط الخارجية الدولية . جاءت نتيجة الفشل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية. (المديني، 2004، صفحة 59) والتي كانت بدورها أيضا نتيجة لعوامل متعددة سواء السياسية منها أو الاقتصادية خاصة والاجتماعية .

لقد أدت سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية بعد الاستقلال وبقاؤها واحتكارها للسلطة سنوات طويلة إلى صراعات وعنف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية. (عبدالرحمن، 1997، صفحة 09)، وكذا انخيار شرعية هذه الأنظمة التي لم تنجح لا في تحقيق التنمية المرجوة، ولا في بناء مؤسسات تحظى بالرضاء المجتمعي المغاربي. وتجلت مظاهر عدم الشرعية هذه في حدوث عديد الاضطرابات التي اتخذ بعضها شكل محاولات الانقلاب، على غرار ما حدث في المملكة المغربية في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وكذا ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت في حركات إسلامية راديكالية، فعلى سبيل المثال: شهدت ليبيا عدة قوى وجماعات معارضة "كالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" و"الجبهة الديمقراطية الليبية" و"حركة التحرير الوطني لليبي". (منيسي، 2004، الصفحات 297-299)، كما شهدت الجزائر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي كانت لها مواجهات مع السلطة أثرت على مسار التحول

الديمقراطي، والمشهد السياسي عامة بالجزائر، وهذا ما أدى إلى عامل آخر وهو عدم الاستقرار السياسي في معظم الدول المغاربية، وحتى الدول التي كانت تظهر بمظهر الاستقرار - مثل تونس - فقد كانت هذا تحت طائل التسلطية والقهر، أي أنه كان استقرارا قسريا بالحديد والنار.

كما كان للعامل الاقتصادي دور بارز في توجيه النظم المغاربية لتبني انفتاحات وإصلاحات هيكلية في ظل استمرار الفشل الاقتصادي الذي أصبح الصفة والظاهرة المميزة لكل الدول الإفريقية، بما فيها بلدان المغرب العربي. وفي ظل هيمنة أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية التسلطية. (Hameso, 2002, pp. 10,11) فقد أدى احتكار الدول المغاربية للفضاء السياسي والاقتصادي إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تراكم الضغوط الدافعة إلى تبني التغيير والإصلاح، خاصة مع مطلع الثمانينيات، وهو ما أدى بهذه الدول إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لتخفيف قبضة الدولة على الحياة العامة كما هو حال المغرب وتونس بإفساحهما المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية. ولكن هذه الإجراءات كانت متأخرة نوعا ما بفعل ما كانت قد وصلت إليه الأوضاع من تأزم كما حدث في الجزائر إثر أزمة أو أحداث أكتوبر 1988.

ومن ثم يمكن القول بأن فشل الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية كان أحد الأسباب الدافعة للتحول، كما نتج عن هذا الفشل أزمات وتهديد لشرعية هذه النظم، وعليه فإن تجارب الانفتاح المغاربية ما كانت إلا محاولات لترميم الشرعية المتآكلة وإعادة بنائها مجددا. (منيسي، 2004، صفحة 203،202).

4. الانفتاح السياسي والتعددية المؤسسية والدستورية

1.4. الإصلاحات الدستورية :

الإصلاح اصطلاحا هو تطوير وتغيير وتحسين في المنظومة الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، ويجب أن يشمل الإصلاح كافة الجوانب من أجل أن يحقق غايته في التطور. (المنوي، 2005، صفحة 06،07) بمعنى أن الإصلاح يعبر عن دينامية/حركية مجتمعية متكاملة تستبطن في آن

واحد قيم التحديث الفكري والثقافي ومعايير التنمية الإنسانية الناجمة وآليات ونظم التمثيل الديمقراطي الفعال. (ولد أباه، 2010)

على هذا الأساس عرفت الدول المغاربية منذ تفكك المنظومة الاشتراكية سلسلة من الإصلاحات مست العديد من الميادين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية منها، من أجل ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، رغم أن هذه الإصلاحات كانت بدرجات متفاوتة وبوتيرة متباينة. (درفوي، 2010، صفحة 02)، حيث ومواكبة لهذه الانفتاحات والإصلاحات التي عرفتها تبنت إصلاحات دستورية تمثلت في صياغة أو تعديل دساتيرها المعمول بها .

شهدت الدول المغاربية منذ استقلالها عدة دساتير وكذا تعديلات تماشيا مع تطور الظروف الدولية والداخلية التي عايشتها، إلا أن دساتير وتعديلات فترة التحول الديمقراطي أقرت ولأول مرة بالتعددية السياسية في بلدان المغرب العربي . عدا الدستور المغربي الذي انفرد بهته الخاصة منذ استقلال المغرب وأول دستور له . (بوخاتم، 2008، صفحة 04) ، هذه التعددية التي أقرتها الدساتير سمحت بإجراء انتخابات تعددية شاركت فيها تيارات سياسية مختلفة، ولكن جوهر المسألة كما هو موضوع الدراسة ليس في مسألة إجراء انتخابات وفقط، بل في مضمون وجوهر هذه الانتخابات، فسياسات الأنظمة لم تتغير بتغيير وتعديل دساتيرها. فالحياة السياسية الجزائرية توقفت بعد إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخها بدخولها دوامة العنف في التسعينيات، ولم تكن التعديلات التي قدمها المخزن ترق إلى الطموحات المطلوبة، بفعل أن الملك كان دائما يعمل على إبقاء سيطرته وتكريس هيمنته على المجال السياسي، وذلك من خلال مركزية ضبط المجال السياسي التي تتم من خلال عدة سياسات كالاعتماد على الزعامات المحلية في مراقبة المجال السياسي، والتحكم فيه، وتكثيف تواجد السلطة في كافة المناطق خاصة البعيدة منها، وكذا احتكار القرار السياسي (خاصة الاستراتيجي)، واعتماد تنشئة بدءا من الكتاتيب تضمن الموالاتة للملك، وبمقابل تكريس المخزن لهيمنته على المجال السياسي يعمل على إضعاف المؤسسات الأخرى، وتتجلى مظاهر هذا في غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والمسؤولية المباشرة للوزارة الأولى والوزارات السيادية أمام

الملك في حين تبقى الوزارات الأخرى مسئولة أمام الوزير الأول. (منيسي، 2004، الصفحات 100-102).

وظهرت أشكال السيطرة أكثر تجلّيا في النموذج التونسي في عهد الرئيس المخلوع بن علي، فكل الإصلاحات التونسية كانت مجرد محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي والانفتاحي على النظام التونسي لاحتواء وتهذئة الاحتقان السياسي والاجتماعي للوضع الداخلي التونسي. (منيسي، 2004، الصفحات 177-180)، خاصة مع المعارضة بمختلف تياراتها وتوجهاتها وبالتحديد الإسلامية منها التي كان لها باع طويل في الصراع مع النظام. (المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، 2001) وقد تمكن النظام التونسي من تضيق الخناق على المعارضة حيث أقفل الفضاء العمومي ولجأ إلى القمع خاصة خلال الفترة (1993 و1994م) حيث منع أي معارض من المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في مارس 1994م. وزج برئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، المنصف المرزوقي، في السجن كونه حاول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. (Santucci, 2006, pp. 121-134)، وبرغم توالي الإصلاحات والتعديلات على غرار الإصلاح الدستوري سنة 2002م، وكذا إنشاء مجلس المستشارين سنة 2005م إلا أن هذه الإصلاحات تبقى دوما شكلية. (نت، 2010).

في حين أن الوضع الدستوري في موريتانيا وليبيا كانا خاصين بالمقارنة مع باقي دول المغرب العربي، بسبب طبيعة بناء الدولة ونظام الحكم فيها، فالدستور الموريتاني شهد النور بعد مخاض عسير وصراع، فطبيعة الوضع السياسي الموريتاني منذ استقلالها يشهد عدم الاستقرار، إذ أصبحت موريتانيا تعيش في دوامة لا تخرج منها بين انقلاب وانتقال وانتخاب ثم انقلاب وانتقال وانتخاب. (فرحات، 2010، صفحة 19)، وقد انعكس هذا على الوضع السياسي والدستوري عامة. في حين أن الانفتاحات والإصلاحات في ليبيا كانت لها سماتها التي تميزها، فبعد شعور العقيد معمر القذافي بتصاعد الضغوط الدولية والداخلية عليه، وعزلته الإقليمية الناتجة عن سياساته والحصار الدولي على ليبيا، كان لزاما عليه إجراء بعض الانفتاحات لتهذئة الجبهة الداخلية والدولية، فقام بمجموعة إصلاحات شكلية تركزت على

الجانب الاقتصادي فقط، في حين بقي الجانب السياسي على حاله، إلى غاية قيام الثورة الليبية التي أطاحت به.. (منيسي، 2004، الصفحات 237-240).

وعامة يمكن القول أنه رغم قيام الدول العربية عامة والمغاربية خاصة بإصلاحات وافتتاحات دستورية وسياسية إلا أنها لا ترقى ولا تمثل خروجاً عن موروثات الحكم السلطوي الأحادي الاحتكاري للأنظمة العربية والذي اتسمت به منذ استقلالها، بحيث لم تكن تهدف إلى إحداث تغيير جذري في البنى السياسية، فالانتقائية التي تتميز بها الأنظمة هذه إضافة إلى سعي كل نظام حماية نفسه قبل السعي إلى حماية الحقوق والأفراد والحريات حال دون تحقيق إصلاحات حقيقية، وخضوع عمليات الإصلاح للمزاج العام والشخصي للقيادات السياسية، فقد أشار " لوسيانى " G. Luciani إلى أن عمليات الإصلاح السياسي تذهب في الاتجاه الخاطئ في ظل وجود تشريعات خاطئة. (الهيجانة، 2007، صفحة 41، 40)، فالإصلاحات التي تبنتها هذه الأنظمة منذ بدايتها كانت تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها المنهارة فشلها والأزمات التي واجهتها حتى نهاية عقد التسعينيات، (والي، 2003، صفحة 200)، في ظل تصاعد الضغوط الدولية والداخلية عليها، لأن التناقضات الواسعة بين المبادئ المعلنة في دساتيرها وممارساتها اليومية القهرية على شعوبها دليل على أن هذه الدساتير لم تكن سوى وسائل للتضليل. لهذا فإن ما وصلت إليه الأوضاع في الساحة العربية عامة من إخفاق و فشل تتحمل مسؤوليته النخبة (الصفوة) العربية بما تشمله من سياسيين وعسكريين. (الرحال، 2006، الصفحات 81-96)

وبغض النظر عن مدى جدية هذه الإصلاحات ومصادقيتها الديمقراطية والهدف منها، فقد فتحت الهامش السياسي أمام التعددية والتمثيل السياسي الذي كان غائبا لسنوات في الدول العربية عامة، بحيث كانت أولى خطوات التغيير والانفتاح التي سمحت بإجراء انتخابات متعددة .

2.4. العملية الانتخابية في بلدان المغرب العربي :

يتبين من خلال تتبع سيرورة العملية السياسية في البلدان المغاربية أنه قد تمت عدة انتخابات متعددة، ولكن السمة المشتركة بينها هو سيطرة السلطة أو الأحزاب الحاكمة على كافة هذه الانتخابات أي بقاء نفس السلطة الحاكمة، ولعل أول تجربة انتخابية متعددة في الجزائر والتي أدت إلى فوز حزب

معارض (الجهة الإسلامية للإنقاذ) بالأغلبية . حيث فازت بأغلبية المجالس البلدية والولائية (1990م) و: 188 مقعدا من أصل 380 مقعدا في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية 1991م. (ع-ط، 2009، صفحة 20)، وما آلت إليه الأوضاع الأمنية بدخول الجزائر دوامة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي (1992م)، تجدر الإشارة إلى أن الغرب كافة أعرب عن ارتياحه لإيقاف الجيش للعملية الانتخابية التي ، حسبهم ، كانت تهدد بوصول القوى الإسلامية إلى السلطة. (هنتغتون، 1995، صفحة 99، 100).

هذه الانتخابات كانت بمثابة تجربة لكل الدول المغاربية، حيث عملت الأنظمة على تثبيت نطاق وعمق التعددية والإصلاحات بمستوى لا يسمح للمعارضة بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد وعدم الفوز في الانتخابات إن لم يكن عدم مشاركتها. (قاعود، 1994، الصفحات 179-183)، كما هو الحال التونسي في العديد من المناسبات الانتخابية، فمثلا تم تعديل قانون الانتخابات سنة 1993م . تمهيدا للانتخابات التشريعية 1994م . بما يسمح بقدر من التمثيل النسبي للمعارضة، إلا أنه لم يخرج عن إطار القائمة المطلقة إلى نظام التمثيل النسبي، إذ نص التعديل على تخصيص 19 مقعدا للأحزاب الخاسرة وتوزيعها عليها حسب عدد الأصوات المحصل عليها مع الاحتفاظ بتطبيق نظام القائمة المطلقة بالنسبة لـ: 144 مقعدا الأخرى. (فرحات، 2010، صفحة 184)، في حين تقوم أنظمة أخرى باستعمال الانتخابات كآلية للتحكم في الخريطة السياسية كما هو حال المغرب، فالتعددية الحزبية المغربية مراقبة من طرف الملك ويتحكم فيها، وهذا راجع إلى ضعف النخب الحزبية. ورغم أن النظام الملكي المغربي منذ تولي الملك محمد السادس الحكم (1999م)، أراد الظهور بصورة جديدة ديمقراطية أي تدشين عهد جديد من الديمقراطية التعددية، إلا أن عملية الإصلاح هذه تعكس انتقالا سلطويا، أي الانتقال من نظام سلطوي إلى آخر، ومنه استمرارية عهد النظام القديم بصورة جديدة بتوظيف أدوات النظام الديمقراطي لتجديد آليات اشتغاله وتجديد مشروعيته. (الهاشمي، 2007، الصفحات 61-76)، إذ لا يمكن أن تسفر الانتخابات المغربية عن فوز حزب بأغلبية في ظل هذا التحكم، كما لا يمكن وصول حزب إلى البرلمان لا يرضى عنه الملك. (منيسي، 2004، صفحة 107).

الملاحظ أن التعددية السياسية في المملكة المغربية شهدت عديد التقلبات والإنقطاعات نتيجة سيطرة النظام على الحياة السياسية، ومنع أي تغير حقيقي يمكن أن يصل بالمعارضة إلى مراكز القرار وصناعة السياسات، ومنه إمكانية إحداث تغييرات حقيقية تمس الموارد السياسية وقضية التداول السلمي على السلطة وتقليص الصلاحيات المطلقة للملك. فبرغم التعديلات الدستورية التي أدخلها النظام خلال الأعوام 1980 و1992 و1996م بغية ديمقراطية الحياة السياسية، إلا أن تلك التعديلات لم تمس الأسس الهيكلية للسلطة السياسية ولم تقلص من السلطات المطلقة للملك. (Rex Brynen, 1995, pp. 157-171) إلا أن الوضع في المملكة المغربية بعد ما شهدته من احتجاجات بعد ما شهدته كل من تونس ومصر أدى إلى صعود حزب العدالة والتنمية المغربي المعارض إلى السلطة وتشكيل الحكومة.

وبالإضافة إلى هذه السياسات التي تمارسها الأنظمة التسلطية المغربية من أجل ضمان بقائها في السلطة، وهيمنتها على الساحة السياسية والتي تفرغ الانتخابات من محتواها وتنزع عنها الصفة الديمقراطية وبالتالي إلغاء أحد أهم أهداف التعددية وسبب وجودها. كما ذكر غسان سلامة. وهو التداول على السلطة، فكثيرا ما توصف هذه الانتخابات من طرف العديد من الأحزاب بأنها غير شفافة وغير نزيهة. وفي شأن الانتخابات التشريعية الجزائرية 2007م يرى عبد الناصر جابي أنه على الرغم من إجرائها، أي الانتخابات، في ظل غطاء قانوني معدل ومحسن جزئيا إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمواطنين من التشكيك في نزاهة العملية، اعتمادا على ترسبات التجربة التاريخية للعملية الانتخابية في الجزائر... (ماضي، تقرير عن اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 2007، الصفحات 168-174). وهذا ينطبق على الدول الأخرى غالبا وحتى على كافة الدول العربية عامة، فقد سمحت الانفتاحات المقيدة في الدول الأربع (تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) بانتخابات تشريعية ومحلية، ودخول المعارضة 'المعتدلة' إلى البرلمان بدرجة أو بأخرى. ولكنها لم تسمح بتعديل آليات اشتغال السلطة العليا (سلطة صنع القرار السياسي)، وترفض هذه النظم وصول أية أغلبية برلمانية معارضة بفوزها بالانتخابات، ففي

المغرب وصول رؤساء حكومات من المعارضة من هندسة الملك وتحكمه في قواعد اللعبة السياسية وخطوطها. (Santucci, 2006, pp. 11-15)، ويمكن القول بأن النظام العربي عامة ينفرد دون غيره بخاصية الاحتكار السياسي المطلق للسلطة، حيث غالبا ما تكون الانتخابات تدريبا يجدد فيه الحزب الحاكم شروط هيمنته الطويلة على الحياة السياسية. (المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، 2001، صفحة 241).

5. انتخابات بدون ديمقراطية:

عاشت المنطقة العربية عامة والمغربية خاصة حراكا ديمقراطيا في الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و2010م، والتي كانت نتيجة لتزايد المطالب الشعبية الداخلية، واستجابة للضغوط الخارجية الدولية، لكن لم تكن هناك مؤشرات تدل على حدوث تغيير حقيق ورئيسي وجدي في الحياة السياسية لمنطقة لم تعهد التغيير. والعلامات والمؤشرات التي تشير إلى هذا التحول والإصلاح العربي كثيرة كعدد المراسيم والقرارات التي تبدو في ظاهرها ديمقراطية، إلا أن العلامة الأكثر دلالة هي كثرة الأنشطة الانتخابية التي شهدتها المنطقة، ففي فترة التسعينيات تضاعف عدد البلدان التعددية والتي تجري انتخابات تعددية ثلاث مرات، ولكن تبقى المشكلة في محتوى وطبيعة العملية الانتخابية، بحيث أصبحت العملية الانتخابية تمثل روتيننا سياسيا تقوم به الدولة بصفة دورية. (صديقي، 2010، الصفحات 166-168).

لكن رغم ذلك، ورغم الانتكاسات التي عرفت المنطقة خاصة ما عاشته الجزائر في فترة التسعينيات، إلا أن هذه الفترة شكلت نشوء وجود نواة ما يمكن تسميتهم بشبه الديمقراطيين، خاصة في الجزائر والمغرب وتونس.

1.5. روتينية الانتخابات في بلدان المغرب العربي:

اتسمت فترة ما بين 1988 و 2010 بنشاط انتخابي دوري روتيني وهذا الروتين عائد إلى واقع الجمود المحيط بالانتخابات كاتجاه إلى الأمام لا رجوع عنه في مجموعة البلدان العربية شبه الديمقراطية عامة، والمغربية خاصة.

ففي عام 2007 مثلا، جرت انتخابات تشريعية في كل من الجزائر والمغرب، وانتخابات رئاسية في موريتانيا، بالإضافة إلى بعض الدول العربية الأخرى كالأردن وسورية، ومنه فالانتخابات في البلدان العربية عامة أصبحت تجري بصفة دورية روتينية دون جوهرها المتمثل أساسا في مشاركة المواطن في عملية صنع القرار، ولكن من حيث المبدأ عامة، هناك مكسبين من هذا الروتين، أولا أنه ومنذ سنة 1998 أصبحت الانتخابات في أغلب البلدان العربية عامة منتظمة وفي مواعيد محددة بعدما كانت متذبذبة المواعيد أو معدومة أصلا، إضافة إلى بعض المنافسة التي أصبح يخضع لها الرؤساء، ونتيجة لهذا بات نمط الفوز الساحق بنسبة 99 بالمئة السائد قديما مستبعدا، ومثال ذلك الانتخابات الرئاسية الموريتانية في مارس 2007 بانتخاب الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بعد جولتين، وفوزه بنسبة 53 بالمئة من الأصوات، في حين كان فوز معاوية ولد سيد أحمد الطايح في الانتخابات الرئاسية لسنة 1997 بنسبة 90.14 بالمئة. وينطبق هذا أيضا على الانتخابات الرئاسية في كل من تونس والجزائر، فقد تحصل كل من بن علي و بوتفليقة على نسب أقل من النسب السابقة في ظل تنافس أكثر من مرشح.

والمكسب الثاني من روتينية الانتخابات، هو إتاحة الفرصة وإمكانية التعايش الديمقراطي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني الضعيفين، فانتظام الانتخابات وتكرارها يعمل على شحذ وصقل وتدريب الشعب على الحياة السياسية، والتعود على المنافسة والمشاركة.

ففي الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس درجات متفاوتة من التعددية السياسية، وأشكال مختلفة من المعارضة السياسية، لكنها باتت تشكل جزءا من الحياة السياسية في هذه البلدان رغم ضعفها. بيد أن الوضع في المملكة المغربية يختلف بحكم طبيعة النظام الملكي، فالملكية هي نظام فوق النظام، ونظام الانتخاب هو أبعد من أن يمس ويشملها. في حين أخذت المعارضة التونسية خطوات أكبر في الحياة السياسية باكتسابها لمقاعد برلمانية أكثر أمام ضعف هيمنة الحكومة على السياسات البرلمانية. (صديقي، 2010، صفحة 136، 137).

وخلاصة القول أن الانتخابات في البلدان المغاربية على غرار البلدان العربية عامة أصبحت أمرا روتينيا. يقوم به الشعب دوريا بعد فترة زمنية محددة دستوريا. لم يؤد إلى تغيير جذري في نمط السلطة بل

كان وسيلة وعملية مهندسة لإعادة خلق السلطة لنفسها، وعليه يمكن تشبيه الانتخابات في المنطقة العربية " بالموضة " العالمية التي عملت الأنظمة العربية على استنساخها وإتباعها، فهي تدرك أنها (الانتخابات) معايير ديمقراطية لا يتم الحكم إلا بها في ظل تزايد الضغوط الخارجية على بناء الديمقراطية، ومنه يتم استعمال النخبة لهته الانتخابات من أجل إضفاء شرعية جديدة على نفسها وبقائها في الحكم. ومنه فجوهر المشكلة في المنطقة العربية عامة والمغربية خاصة لا يكمن في وجود أو عدم وجود الانتخابات، بل في جوهرها الذي عملت أنظمة والنخب على إفراغها منه، وجعلها مجرد وسيلة للسيطرة والتحكم.

2.5. وسائل الإعلام ونزاهة الانتخابات:

ارتبط مفهوم نزاهة الانتخابات بوسائل الإعلام وكيفية ومستوى حريتها وأدائها لوظيفتها، فنزاهة الانتخابات لا تقتصر على طبيعة تعامل النظام مع العملية الانتخابية وكيفية إجرائها، واحترام مواعيدها، والحرص على سلامة صناديق الاقتراع من الغش، وسرية الأصوات، بل وعلى مدى حرية الإعلام في تغطية العملية الانتخابية، وتساوي المتنافسين في استخدامها. لكن الحديث عن علاقة الإعلام بالانتخابات في المنطقة المغربية والعربية بصفة عامة هو قضية مركبة من شقين: أولا قضية حرية الإعلام في المنطقة، وثانيا: علاقته بالانتخابات فيها. فعلاقة الإعلام بالانتخابات يتوسطها متغير وسيط هو " الحرية ".

الإعلام في المنطقة العربية عامة تغلب عليه الطبيعة الحكومية، أي احتكار الدولة للمجال، خاصة في المنطقة المغربية حتى لو كانت بدرجات متفاوتة بين أقطار المنطقة، إذ تمثل تونس حاليا الدولة الأكثر تحورا إعلاميا. ويخضع لقيود قانونية منعه من الوصول إلى مستوى الحرية التي تمكنه من أداء دوره المنوط به، رغم تعديلات القوانين وبعض الإجراءات المتخذة في سبيل ذلك، فقوانين الإعلام في المنطقة عامة لا تزال محل صراع ونقاش وجدال بين السلطة والإعلام والمجتمع بصفة عامة.

إن دور الإعلام وعلاقته بالعملية الانتخابية محكوم بمبدأين أساسيين في قانون حقوق الإنسان: أولها مبدأ الانتخاب الحر والمشاركة السياسية، وثانيها: مبدأ حرية الرأي والتعبير. وهناك مجموعة من

المحددات الرئيسية لدر الإعلام في الانتخابات يأتي في مقدمتها ضمان الحرية والتعددية الإعلامية، وكذا احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المتنافسين والتزام وسائل الإعلام بتثقيف وتوعية الناخبين، وفي خلاصتها أن يكون الإعلام فضاءً للحوار الديمقراطي في المجتمع.

إن افتقاد وافتقار الإعلام لهذه المبادئ والمحددات يجعله في وضع غير الكفاء لأداء وظيفته، وغير حر كذلك ليتمكن من تحقيق أهدافه. وعليه، وبناء على هذه المبادئ والمحددات سنعمل على تحليل واقع الإعلام في المنطقة المغاربية وعلاقته بالعملية الانتخابية، وكيفية تعاويه معها.

عرف الوسط الإعلامي المغاربي انفتاحاً منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، بظهور صحف وقنوات إعلامية خاصة، إلا أن الحكومات لا تزال تسيطر على جزء كبير من هذا الإعلام، وتقوم باستراتيجيات متعددة للتضييق على مختلف وسائل الإعلام الخاصة. والنقطة الثانية هي افتقار الإعلام لإطار تشريعي واضح يحدد وينظم دور الإعلام في الانتخابات، حيث لا تشير قوانين الانتخابات في أغلب الأحوال إلى معايير وشروط وقواعد واضحة لدور الإعلام في الانتخابات، وكيفية تغطيتها. فهي إما قواعد غامضة تتيح للحكومة إمكانية تكييفها حسب ما تقتضيه مصالحها والظروف من أجل معاقبة الإعلاميين، وإما هي معايير وقواعد فضفاضة غير محددة بدقة.

والنقطة الأخرى هي التحيز، أي تحيز وسائل الإعلام، المرتبط باحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المتنافسين، فأغلب وسائل الإعلام خاصة الحكومية منها تحيز في تغطياتها لصالح المرشحين والمتنافسين الحكوميين رغم تحديد وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص، ومنح مختلف المرشحين أوقاتاً حرة ومتساوية، إلا أنها أبقت وتركت باقي المساحات الإعلامية الأخرى دون تقنين أو تحديد كيفية تنظيم هذه العملية، الأمر الذي يمكن من استغلال هذه المساحات الإعلانية كنشرات الأخبار والحصص المختلفة والفترات الإشهارية لخدمة مرشحين على حساب آخرين. (الفجيري، د.ت.ن، صفحة 10، 11).

ويرجع هذا من ناحية إلى تبعية الإعلام في أغلبه للسياسة أو السياسيين، وتغليب هذا على المعايير المهنية، وهذا يدفعنا لطرح قضية أخرى وهي مهنية الإعلام في المنطقة المغاربية والعربية بصفة عامة، فالإعلام في المنطقة بصفة عامة ورغم التطور الذي يعرفه في الألفية الثالثة إلا أنه لا يزال حديث العهد

وفتقر للخبرة والجراة والمهنية الحقيقة المطلوبة بالمقارنة مع الإعلام الغربي، ويعود هذا إلى عوامل ذاتية وأخرى متعلقة بطبيعة الأنظمة السياسية.

وخلاصة القول أن مشكلة الإعلام وعلاقته بالعملية الانتخابية في المنطقة العربية عامة لا تكمن في وجود أو عدم وجود إعلام، بل تكمن في وجود إعلام تعددي في ظل أو ضمن سلطة مغلقة. (برادة، 2007، الصفحات 16-18)، كما هو حال العملية السياسية عامة، فالمشكلة في جوهرها لا تتعلق بوجود معايير وشروط الديمقراطية، أو بالأحرى مقتضيات التعريف الإجرائي للديمقراطية من أحزاب سياسية، و انتخابات وبرلمانات ووسائل إعلام تعددية ... إلخ، بقدر أداء هذه المعايير لوظيفتها وتفعيلها، والحق والحرية في ممارستها انطلاقاً من وجود ثقافة سياسية ديمقراطية يتمتع بها المجتمع والنخبة على حد سواء، وهذا وفق ما عبر عنه المفكر الجزائري مالك بن نبي في معالجته لقضية الحضارة. وترجع أسباب هذه المشكلة عامة إلى ما يمكن تسميته ببناء الديمقراطية المقلوب في المنطقة العربية ودول العالم الثالث عامة، (عيسى، 2005، الصفحات 185-190)، بأخذها لآخر ما وصلت إليه الحضارة الغربية من بناء ديمقراطي وإسقاطه على مجتمعاتها والواقع العربي دون مراعاة الخصوصيات المجتمعية والثقافية والحضارية لبلداتها.

6. الربيع العربي ومنطق التحول الديمقراطي الشعبي:

شكل عمليات التحول وسيورتها في إطار الموجة الثالثة طرح مدى جدية النخبة في تحقيق وإرساء الديمقراطية، فالملاحظ هو أن تدشين تجارب التحول في ثمانينيات القرن العشرين جاءت بعد فشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية والتطور الذي طالما نادى به ووعدت به شعوبها، كما أنها جاءت رأسية أي فوقية في شكل منحة من الحكام ومفصلة على مقاس النظام بالشكل الذي يريده ويحقق أهدافه. (منيسي، 2004، صفحة 317)، فهي لم تخرج عن منطق كوربوراتية الدولة العربية عامة واستراتيجيات بقاءها في السلطة، لهذا عبر محمود الناكوع بشأن النخبة في الوطن العربي قائلاً: « الصفوة في هذه الجغرافيا العربية هي الصفوة العربية بكل أنواعها، وهي بالتأكيد تشمل السياسيين والعسكريين المثقفين وتضعهم في رأس الهرم الاجتماعي. هذه الصفوة هي المسئولة بصورة أساسية ومباشرة عن كل الفشل والإخفاق الذي أصاب

الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في الساحة العربية، وهي كذلك صاحبة الفضل في أي نجاح أو تقدم حدث على هذه الساحة». (الرحال، 2006، صفحة 93)، وهذا ما أدى بالفرد العربي إلى التفكير في التغيير وإحداث تحول عن طريق الفوضى، والتغيير الشعبي بعد فشل الدعم الديمقراطي من الخارج وعدم مصداقيته، ومنه إلى حدوث هذه الانتفاضات الشعبية المنادية بسقوط هذه النخب التي تآكلت شرعيتها لدى مواطنيها، ولم تعد تراها إلا مثالا للفشل والفساد والاستبداد، وسببا في التأخر والتخلف والفقر.

كل هذه العوامل مجتمعة وأخرى تضافرت وتشابكت وساهمت في هشاشة وتآكل الأنظمة العربية وتوجيهها نحو الانحيار بعدما كانت سببا في ضعف الانتقال الديمقراطي، إن لم نقل فشله، وزادت من تأزم الأوضاع في الدول العربية عامة والدول المغاربية خاصة، كتأزم واحتقان الوضع السياسي وانسداد أفقه بعد فقدان الأمل من إمكانية حدوث تغيير فوقي (نمط التحول)، وانحيار طموحات تحقيق تغيير سفلي "إحلال" (نمط الإحلال)، وبالتالي استحالة تحقيق إحلالا تحوليا بالاتفاق بين أطراف المعارضة أو طبقات الشعب والسلطة كذلك. فلم يكن هناك بد من الانتقال إلى طريقة أخرى للتغيير ألا وهي التغيير الشعبي في ظل ما عرفته المجتمعات العربية عامة من تطورات على صعيد النخب والمجتمع على حد سواء.

إن درجة الوعي التي حلت بالمجتمعات العربية عامة، إضافة إلى العوامل السابقة ألغت إحساس الفرد العربي بمواطنته، وولدت لديه رغبة في الثورة وتغيير الوضع القائم، إلى درجة أنه أصبح يفكر بأنه ليس لديه شيء يخسره، بعدما سئم من السياسة التي تمارس باسمه وعليه، فلم يبق أمامه إلا إمكانية التغيير بالفوضى. (عروس، 2011، الصفحات 86-89)، فالاحتقان الذي كانت تعيشه المجتمعات العربية جمعاء والوضع التونسي خاصة (الانتفاضة الشعبية الأولى) لم يكن ينقصه إلا عوامل ظرفية محفزة على الثوران ضد هذا الوضع، فكان إحراق محمد البوعزيزي لنفسه هذه الشرارة التي كانت سببا في المطالبة بالتغيير عن طريق الثوران الشعبي. ومن أبرز العوامل التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية التونسية ضد نظام بن علي. وينطبق هذا على باقي الأنظمة العربية. هو تجاوز عقدة الخوف من النظام، والتذمر الشعبي منه نتيجة استفحال أزمات وفجوات هيكلية في المجتمع التونسي خاصة خلال السنوات الأخيرة، وحتى إن

كانت بعض هته الفجوات موروثه عن الاستعمار إلا أن النظام عمل على تعزيزها وتعميقها بسوء سياسته.

7. العمليات الانتخابية بعد " الربيع العربي ":

عرفت المنطقة المغاربية انتفاضتين شعبيتين فيما يعرف " بالربيع العربي " في كل من تونس ثم ليبيا، أسفرت عن سقوط نظامين عمرا طويلا على سدة الحكم في هذين البلدين، رغم الاختلاف الواسع بين مجريات وأحداث هتين الانتفاضتين، الأولى من ناحية سلميتها ونشاطها المدني وانطلاقها في طريق إعادة بناء مؤسسات جديدة، والثانية: من ناحية عسكرية الانتفاضة ومراوحتها لمكانها.

ستأخذ الدراسة الانتفاضة التونسية كنموذج لدراسة واقع الانتخابات فيها بعد " الربيع العربي " لسلميتها من جهة، والتقدم الذي أحرزته وتشهده في مسارها المؤسسي والعملياتي تجاه بناء نظام جديد. تم إسقاط نظام بن علي إثر انتفاضة 17 ديسمبر 2010م، وبعد شد وجذب وجدل بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية تم الاتفاق على إحداث مجلس وطني تأسيسي يتولى تشكيل حكومة شرعية، ووضع دستور للبلاد والذي تم انتخابه في 23 أكتوبر 2011م.

وتحضيرا للانتخابات تم ملاحظة عزوف المواطنين التونسيين على التسجيل في القوائم الانتخابية رغم تمديد آجالها أكثر من مرة، وفتح مكاتب تسجيل جديدة عبر كامل التراب التونسي، إذ بلغ عدد التونسيين المسجلين مليونان ومائتان وخمسة وسبعون ألف ناخب من مجموع 7,9 مليون ناخب، أي ما نسبته 16 بالمئة من إجمالي التونسيين الذين يحق لهم الانتخاب، هذا رغم ما سطرته الدولة وسخرته من أجل تحقيق أكبر مشاركة، و اعتماد نحو 116 حزبا جديدا في الساحة التونسية. وزاد الوضع احتقاناً تأجيل موعد الانتخابات الأولى التي كان مقررا إجراؤها في 24 جويلية 2011م، شهدت على إثرها الساحة التونسية حالة غضب واحتجاجات مختلفة لعدد من الأحزاب والشرائح الاجتماعية، لكن عادت الأمور إلى نصابها وعرفت الهدوء بعد التطمينات الوعود التي قدمتها الحكومة المؤقتة.

عرفت الحملة الانتخابية والتحضيرات لها استخدام الرموز الانتخابية كخطوة جديدة في الحياة الانتخابية التونسية، وكانت بدايتها (الحملة) فاترة، لم تخلُ من محاولة بعض المرشحين والمنتخبين وقوائمهم وأحزابهم استغلال فرصة التوظيف المادي والرمزي للدعاية وتوظيف المال السياسي للوصول إلى الناخبين، في ظل هرمية ترتيب الأحزاب أين تأخرت منح الدولة ولم يتسنى لبعض الأحزاب استلامها من أجل تنشيط حملاتهم الانتخابية. لكن التحليل الموضوعي لانتخابات المجلس التأسيسي التونسي يستعدي عدم التحفظ على المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة وكذا وسائل الإعلام من أجل ضمان شفافية ونزاهة هذه الانتخابات وإنجاحها، فكانت في وسط جو من الشفافية أدت إلى فوز حزب حركة النهضة بفارق كبير عن بقية الأحزاب، إذ فاز بـ 89 مقعداً، يليه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعداً. (التايب، 2012، الصفحات 02-19).

وعامة قد وصلت إلى المجلس التأسيسي عدة أحزاب متباينة الخلفيات والأيدولوجيات والتوجهات، دون تسجيل أي انتهاكات، ما يثبت شفافية الانتخابات وسهر الدولة والمجتمع على عدم البقاء في ظل النموذج القديم السابق لشكل الانتخابات التونسية في عهد بن علي. والملاحظ هو أن سلوك المواطن التونسي كان سلوكاً عقلانياً ناتجاً عن كثرة النقاشات التي تلت الانتفاضة التونسية وقبيل الانتخابات من جهة، ومن جهة ثانية فإن صعود الإسلاميين في تونس وباقي دول ما يسمى بدول الربيع العربي له دلالاته كذلك، فلطالما كانت الأحزاب والتيارات الإسلامية ضد وفي مواجهة الأنظمة، أو تعمل الأنظمة على قمعها، ومنه فإن صعودها في هذه الفترة بالذات هو امتحان لها، وأن هذا طبيعي كون أن هذه المجتمعات تريد دفن كل ما له صلة بالنظام السابق، منه يكون اختيار معارضيه.

وما يمكن استخلاصه عامة هو أن ما يسمى "بالربيع العربي" قد أفضى في النموذج التونسي إلى تغيير النمط الانتخابي من احتكاري إلى المنافسة والمساواة والشفافية، وحرص كل طرف في العملية على إنجاحها وضمان شفافيتها، في حين تبقى ليبيا في ظل جو من الضبابية وعدم الوضوح في مسارها في ظل مواصلة التنافر وعدم الاتفاق بين مختلف الفرقاء السياسيين.

ويبقى التحدي اليوم على هذه الأنظمة والحكومات الجديدة المنتخبة في الثبات على الخط الديمقراطي وبناء ثقافة سياسية ديمقراطية تشاركية، وبناء مؤسسات تضمن وتكفل بقاء التحول وإنجاحه.

8. خاتمة:

تعرف أي تجربة ديمقراطية معوقات وصعوبات مع مراحل التحول التي تمر بها، تتمثل في صعوبة التخلي عن السياسة والموروثات السابقة وتبني قيما وأفكارا جديدة في الأغلب تكون . إن صح القول . غريبة عن منطق وقيم المجتمع الذي تجري فيه عملية التحول، وكذا وجود أطراف في اللعبة السياسية لا تخدمها عملية التحول فتعمل على المحافظة على الوضع القائم لأنه يخدم مصالحها وإعاقة هذا التحول الذي تراه تهديدا لمصالحها وموقعها، فقد عرفت مختلف التجارب الديمقراطية الأوروبية الناجحة صعوبات واجهت مسارها ولكن جدية النخبة السياسية في العمل على إرساء الديمقراطية والتزامها بها واعتمادها كخيار استراتيجي وتعهّد وطني جعل من هذه التجارب تجارب ناضجة ومضربا للمثل في هذا الشأن كما هو حال التجربة الإسبانية والألمانية. (الحداد، 2006، الصفحات 51-70)، ويمكن القول أنه هنا تكمن المفارقة مع تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها البلدان المغاربية. فمسار الديمقراطية عامة ليس مساراً خطياً ومستقيماً دائماً، لكن الديمقراطية العربية تتبع مساراً دائرياً، فالانتخابات لا تهجر ابدا النقطة التي انطلقت منها

فالانتخابات هي الآن في كل مكان من أقطار الوطن العربي، لكن الديمقراطية ليست في كل مكان، الانتخابات دورية ودائمة لكن ديمقراطيتها لا تزال تنتظر وستزال كذلك، فالديمقراطية التي تبني فقط على الانتخابات لا حظ لها في النجاح ما لم تنتج هذه الدورات الانتخابية تجديدا في الحكم وفرصاً متساوية لانخراط فاعلين سياسيين من داخل المجتمع المدني، فانتظام الانتخابات ودوريتها ليس معياراً للديمقراطية، ما لم ترعى كذلك مقاصد ومتطلبات الديمقراطية واحترام حق المواطنة والإنسان فيه عامة.

هذا لأنه بالنظر إلى ما تقتضيه الديمقراطية والعملية الديمقراطية بصفة عامة ومؤشرات النظام الديمقراطي "النيابي" الحديث والتي حددها "روبرت دال" في ستة مؤشرات وهي: (دال، 2006، الصفحات 23-35).

- مسئولون منتخبون من طرف المواطنين: ويخولهم الدستور ممارسة الحكم.
- انتخابات دورية حرة ونزيهة: بعيدة عن الإكراه، يتم فيها انتخاب المسؤولين.
- حرية التعبير.
- حرية الوصول إلى مصادر معلومات بديلة تحظى بحماية القانون ولا تخضع لتحكم الحكومة أو أي جهة سياسية معينة.
- الاستقلالية الفئوية: أي حق المواطنين في تشكيل تكتلات فئوية وأحزاب وجماعات مصالح.
- مواطنة شاملة: أي تمتع كافة المواطنين دون استثناء بكافة حقوقهم.

فبالنظر إلى هذه المؤشرات واعتمادها وإسقاطها على التجارب المغاربية واعتمادا على ما سبق وطرحته الدراسة تظهر محدودية التحول في هذه الدول رغم وجود وتحقيق أغلبية هذه المؤشرات من وجود أحزاب وانتخابات دورية وصحافة... إلخ. إلا أن الكثير من القيود التي كانت تحيط بها وحالت دون تحقيق الديمقراطية الحقيقية والتنمية المرجوة أدى إلى انتفاض هذه الشعوب من أجل تغيير الأنظمة، ورغم نجاح هذه الحركات أو " الثورات " في إسقاط النظام، وإبعاد رموزه عن مراكز الحكم وصنع القرار إلا أنها لا تزال في بداياتها، ومن التسرع الحكم عليها بأنها ديمقراطية أم لا، مادام أنها لم تأت أكلها بعد رغم الخطوات الإيجابية التي حققتها إلى حد الآن مثل إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، وفتح المجال السياسي، وتوسيع هامش الحرية... إلخ. فالدول والمجتمعات العربية عامة والمغاربية خاصة تواجه الآن لحظة فارقة، ومرحلة تحول وتحدي حاسمة في تاريخها، وهي تحدي بناء دولة القانون والمؤسسات، وبناء نظام سياسي ديمقراطي حر، يكون بديلا لدولة المحاصصة التي كانت تقوم على توزيع وتقسيم المناصب والأدوار على أساس الحصص ما أدى إلى ضعف الأداء وفعاليته وكذا استشراف الفساد.

إن الطريق لا يزال طويلا أمام التجارب الديمقراطية العربية، ويتوقف على مدى جدية وإرادة النخب والفئات السياسية والاجتماعية والمجتمعات في الوصول إلى بر الأمان، وتحقيق ديمقراطية حقيقية وفق ما تقتضيه مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وهذا يتطلب جهدا شاقا ووقتا طويلا من

السنوات حتى تتكامل بالنجاح وكذا المحيط الجغرافي الملائم سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. (الحداد، 2006، صفحة 53)

وعليه فإن الوصول لبناء دولة وطنية ديمقراطية حديثة وتحسين شروط التحول الديمقراطي يتطلب أو يستلزم تحقيق مجموعة من العوامل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تطوير الأبعاد المؤسسية للتحول الديمقراطي: وهذا يخلق أطر حديثة للنظام السياسي يمكن من تحقيق شروط الفصل بين السلطات وتفعيل دور البرلمان بما يمكنه من تجسيد الإرادة العامة حقيقة.
2. تطوير الأبعاد القيمة للتحول الديمقراطي: كون تحقيق الديمقراطية يحتاج إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي في إطار احترام حقوق الإنسان، فالتحول الديمقراطي لا يتوقف فقط على مجموعة قوانين وتوقيع مراسيم تخلق تعددية سياسية وإجراء انتخابات، بل يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله. (منيسي، 2004، صفحة 318، 319) مع مراعاة التنوع الاجتماعي بمختلف أشكاله مع تطوير قيم المواطنة، ودعم وتفعيل المجتمع المدني نظرا لدوره في غرس وتوطيد القيم الديمقراطية في المجتمع. (عيسى م.، 2009، الصفحات 195-199). وكذا تفعيل الحوار الذاتي والداخلي في الأمة العربية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المجتمعات العربية من تحولات، بحيث يجب أن يكون مؤسسا على منطلقات صريحة وواضحة، بين نخب وتيارات الأمة المختلفة دون إقصاء أو استبعاد. وأن يكون حوارا نزيها بعيدا كل البعد عن الإكراه والقهر والاستبداد، كما يجب على الأنظمة العربية العمل على صلاح دولها ومجتمعاتها، (صلاح الدنيا بصفة عامة) حسب رأي العالم الإسلامي " أبو الحسن الماوردي" إذ يقول في هذا الشأن: " واعلم أنه ما تصلح به الدنيا، حتى تصير أحوالها منتظمة، وأمورها ملتزمة، ستة أشياء. دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح". (الماوردي، 1973، صفحة 135، 136).

9. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبو الحسن الماوري. (1973). *أدب الدنيا والدين*. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
2. أحمد الرحال. (2006). الإصلاح دراسة مختصرة. *المنتدى الليبي* (02)، الصفحات 81-96.
3. أحمد منيسي. (2004). *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
4. توفيق المديني. (2001). *المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
5. توفيق المديني. (2004). *المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي*. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.
6. حمدي عبدالرحمن. (1997). *إفريقيا والقرن الواحد والعشرون - رؤية مستقبلية*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
7. خميس حزام والي. (2003). *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. رشاد عبد الغفار القصبي. (2008). *مناهج البحث في علم السياسة*. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
9. روبرت دال. (2006). *المؤسسات السياسية التي تتطلبها الديمقراطية الموسعة*. *المنتدى الليبي* (02)، الصفحات 23-35.
10. الزبير عروس. (2011). *الانتفاضات العنيفة: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية*. *السياسة الدولية* (184)، الصفحات 86-89.
11. صامويل هنتنغتون. (1995). *الإسلام والغرب آفاق الصدام*. (مجدي شرشر، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.
12. صلاح الحداد. (2006). *الطريق إلى الديمقراطية نجح الألمان والأسبان فهل ينجح الليبيون*. *المنتدى الليبي* (02)، الصفحات 51-70.
13. عائشة التايب. (2012). *قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

14. عبد الفتاح ماضي. (2007). تقرير عن اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية. *المجلة العربية للعلوم السياسية* (345)، الصفحات 168-174.
15. عبد الفتاح ماضي. (خريف، 2007). متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ *المجلة العربية للعلوم السياسية* (16)، الصفحات 61-80.
16. عدنان محمد الهيجانة. (2007). هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟ *المجلة العربية للعلوم السياسية* (15)، صفحة 41، 40.
17. العربي صديقي. (2010). *إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. ع-ط. (2009). المسار السياسي للدولة الجزائرية منذ الاستقلال. *صوت الأحرار* (3388)، 20.
19. علاء قاعود. (1994). حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس. *السياسة الدولية* (16)، الصفحات 179-183.
20. فتح الله ولعلو. (فيفري، 2009). على هامش الذكرى العشرينية لاتحاد المغرب العربي. *القرطاج* (6136)، صفحة 18.
21. كمال المنوفي. (15 03، 2005). *الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي*. المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.
22. لخضر درفوفي. (أفريل، 2010). *دينامية الإصلاحات في بلدان اتحاد المغرب العربي*. المنتدى العلمي المغاربي الثاني، الرباط، جامعة محمد الخامس.
23. مجموعة من المؤلفين. (2004). *مستقبل الاسلام*. دمشق: دار الفكر.
24. محم عبد الشفيق عيسى. (2005). رؤية الى المستقبل العربي: من التحديث الى استئناس التطور الحضاري. تأليف عبد الباسط عبد المعطي، *العولمة والتحول المجتمعي في الوطن العربي*. دار الكتاب الجديدة المتحدة - ليبيا.
25. محمد الهاشمي. (2007). الانتخابات التشريعية المغربية (2007): تحديد سلطوي بقواعد ديمقراطية. *المستقبل العربي* (345)، الصفحات 61-76.
26. محمد عبد الشفيق عيسى. (2009). تقرير عن ورشة العمل حول مؤشرات قياس الديمقراطية في البلاد العربية. *المستقبل العربي* (366)، الصفحات 195-199.

27. مصطفى فرحات. (03, 04, 2010). بعض الإسلاميين مهووسون بالسلطة و يستعجلون الوصول إليها وهم ليسوا أهلا لها. الشروق اليومي (2893).
28. معتز الفجيري. (د.ت.ن). حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية والإقليمية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
29. معمر بوخاتم. (2008). الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات و دواعي التغيير. التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية والضغط الخارجية (صفحة 02). الاغواط الجزائر: جامعة ثليجي عمار .
30. المنصف وناس. (1995). الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي. تونس: سراس للنشر.
31. نيفين مسعد. (1993). التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
32. يونس برادة. (2007). الاشكالية الانتخابية في المغرب: مقارنة أسس الحكم وتحاذبات المسار الانتخابي. الديمقراطية والانتخابات في البلدان العربية، أوكسفورد، لندن.
- المراجع الأجنبية:

33. Hameso, S. (2002). Issues and Dilemmas of Multi-party Democracy in Africa. *West Africa Review*, 03(02).
34. Neak, I. (1995). *Foreign Policy Analysis*. New Jersey: Prentice Hall.
35. Rex Brynen, B. K. (1995). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. Colorado: Lynne Rienner.
36. Santucci, J. N. (2006). *Dispositifs de Démocratisation et Dispositifs Autoritaires en Afrique du Nord*. Paris: CNRS Editions.
37. Turnbull, J. (2006). *Oxford Word Power Dictionary*. Oxford: Oxford University Press.

المراجع الإلكترونية:

38. المؤتمر نت. (2010). تونس: صيانة الاستقلال لا تقل عن نيله. تم الاسترداد من www.almotamar.net/news/documents/41861.doc
39. عبد الله السيد ولد أباه. (2010). مشروع الإصلاح العربي: المسار و الإشكالات. تاريخ الاسترداد 2010، من <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mai-juin2005/nadwa.html>